LIMS
LEBANESE INSTITUTE
FOR MARKET STUDIES

حل لكارثة تلوث المياه وانقطاعها بعيداً عن التجاذبات السياسية

مجدي عارف - محلل إقتصادي - المعهد اللبناني لدراسات السوق

كارثة تلوث المياه وانقطاعها

يستعمل المواطن اللبناني اليوم مياهاً ملوثة بالمجاريير وعصارة النفايات للاستحمام وغسيل الخضار والطبخ والتنظيف. وتحوي هذه المياه نسبة عالية من الجراثيم، ما يجعلها غير صالحة للاستخدام. ويصل عدد الأحياء المجهرية التي تتسرب إلى مياه لبنان من النفايات إلى المليار في المليلتر، كما تم إيجاد آثار للزئبق والسالمونيلا والقولونية. ويعود ذلك لغياب شبكة الصرف الصحي وتسرب المجارير إلى المياه الجوفية والأنهار والبحيرات.

ويحتاج لبنان إلى حوالي ٢ مليار متر مكعب سنوياً، تؤمّن الدولة حوالي ٣٥٪ منها فقط تصل إلى البيوت عن طريق شبكة الدولة المهترئة التي يعود عمر أجزاء منها إلى أيام السلطنة العثمانية والانتداب الفرنسي. لذا يضطر المواطن للاستعانة بشركات تعبئة المياه، أي الصهاريج، ويدفع فاتورتين للحصول على مياه ملوثة.

الحلول المكلفة

في العام ٢٠١١، وضعت وزارة الطاقة والمياه الإستراتيجية الوطنية لقطاع المياه ووعدت بحل المشكلة بحلول العام ٢٠٢٠ بكلفة باهظة بلغت حوالي ١٠ مليار دولار: ما بين ٧,٧٤ مليار دولار استثمارات و٢,١ مليار دولار صيانة. وقد شارفت هذه المهلة على الانتهاء وما زالت مشكلة المياه في تزايد نظراً لعجز الخزينة عن التمويل وللإشكالات التي رافقت بناء السدود وتنظيف البحيرات ومجاري الأنهار. كما طلبت الوزارة ٤,٨٥ مليار دولار من خلال قروض "سيدر" لإنفاقها على المياه، علماً بأن عجز الموازنة الحالي ينذر بانهيار اقتصادي في وقت يرتفع فيه الدين العام إلى حوالي ٨٠ مليار دولار.

نظام منتجي المياه المستقلين (Independent Water Producers IWP)

نظراً للوضع المالي الخطير، تقترح هذه الورقة اعتماد سياسة جديدة لإدارة قطاع المياه توفر على موازنة الدولة جميع الأعباء المالية. ويقتضي الحل بأن تستثمر شركات الإنتاج الخاصة ثروة لبنان المائية الضخمة التي تبلغ نحو ٤,٥ مليار متر مكعب سنوياً، وتعمل على معالجة المياه السطحية مثل البحيرات والأنهار والينابيع التي تشكل ٨٤٪ والمياه الجوفية (١٦٪) على نفقتها الخاصة، لتبيعها لاحقاً لشركات التوزيع. ومن مصلحة شركات الإنتاج زيادة كمية المياه المتاحة والنظيفة من أجل زيادة مبيعاتها. والأهم من ذلك هو أن لا تعطي الدولة "امتيازات" لشركات محددة دون سواها مثلما حصل في قطاعات الاتصالات والإنترنت والطيران والكازينو وغيرها من القطاعات، ما يؤدي إلى رفع السعر على المواطن، بل على العكس: إذ تفتح الدولة السوق لكل من يرغب بإنتاج المياه، الأمر الذي يخفض كلفتها نظراً للتنافس بين المنتجين، كما يسمح باستغلال الموارد المائية في كل المناطق على نحو فعال.

المنافسة بين شركات التوزيع

تقوم شركات التوزيع بشراء المياه من شركات الإنتاج بالجملة وتبيعها بالمفرق وفق الاستهلاك مع خدمة جباية الفواتير، ما يجعلها تتأكد من أن زبائنها يدفعون الفواتير وإلا فستتحمل هي خسارة من لا يدفع. وهذه العملية تحسن من نسبة الجباية التي لا تتخطى حالياً ٥٠٪. وعلى سبيل المثال، تم تسليم قطاع المياه في طرابلس بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧ إلى شركة فرنسية استطاعت أن تخفض الهدر بنسبة ٢٠٪ في خلال سنتين، وترفع الجباية من ٣٠٪ إلى ٨٠٪، وإيرادات القطاع من مليوني دولار إلى ٤,٤ ملايين دولار سنوياً. ولا بد هنا كذلك من الإشارة إلى أهمية السماح لأكبر عدد من شركات التوزيع باستخدام الشبكة بدلاً من الصهاريج وبيع المياه للمواطن ضمن عروض تنافسية. فإذا رفعت شركة ما سعرها أو تدهورت نوعية خدمتها، يلجأ المواطن إلى شركة أخرى. وتضع هذه المحاسبة المباشرة المواطن في سدة القيادة وتتنافس الشركات على خدمته وإرضائه.

إدارة شبكة النقل

تتولى شركات خاصة إدارة شبكة النقل وتضعها بتصرف الموزعين والمنتجين لقاء بدل إيجار، فيما تسعى شركات النقل إلى تحديث الشبكة وصيانتها وتوسيعها لتشمل كل المنازل مقارنة بنحو ٣٥٪ من الطلب فقط اليوم لأن وارداتها مرتبطة بكمية المياه المستهلكة. ويضمن هذا الحل وقف الهدر على الشبكة لأن المياه التي يضخها المنتج تقاس بالعداد، وينبغي أن تتطابق مع كمية الاستهلاك، كما أن أي فرق بين الكميتين ستتحمل تكلفته شركات النقل.

وتفصل هذه الصيغة الجديدة ما بين الإنتاج والنقل والتوزيع وتكفل معالجة الكارثة البيئية وخفض السعر وزيادة ساعات التغذية وإصلاح الشبكة وتوفير الـ٤,٨٥ مليار دولار المقرر إنفاقها على المياه من خلال قروض "سيدر". كما تسمح باستقطاب الاستثمارات إلى المياه ووقف نزيف الدولة وتحويل قطاع المياه إلى قطاع ناجح وفعال.